الدكتور محمد نجيب مراد

أميركا على عتبة العشرية الثالثة للقرن ال21 :التحدّيات والخيارات

جاءت الانتخابات الأمريكية الأخيرة في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 التي أفضت الى اعتلاء مرشّح الحزب الديمقراطي " جو بايدن " سدّة الرئاسة في البيت الأبيض ليسجّل الرئيس الرقم 46 في تسلسل الرؤساء الأمريكيين الذين تعاقبوا على كرسي الرئاسة الأولى منذ قيام الكيان السياسي الحديث للولايات المتحدة الأمريكية ,جاءت بالكثير من مؤشّرات الانكشاف للدولة العظمى التي استأثرت وما زالت تسابق في الاستئثار بموقع القمة في النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . لفت هذا الانكشاف الكثيرين من المهتمين والباحثين في قضايا السياسة والاقتصاد والاستراتيجيا والعلاقات الدولية .

أبرز مظاهر الانكشاف كانت على مستويات ثلاثة أساسية هي التالية :

1 – على مستوى التجربة الديمقراطية الأميركية :

جاء المشهد الانتخابي الأخير عبر الحملات الانتخابية والخطاب الانتخابي المتدني لمرشحي التنافس للثنائي الحزبي **الجمهوري – الديمقراطي** , مرورا بتعثر إعلان النتائج في غير ولاية , لا سيّما تلك الوازنة منها من حيث عدد أصواتها في حسابات المجمّع الانتخابي (538 صوتا) , وصولا الى الحالة التمردية التي عكستها تصريحات ومواقف الرئيس الخاسر " دونالد ترامب " – مرشّح الحزب الجمهوري لولاية رئاسية ثانية , جاء المشهد ليشكّل قفزة فوق الديمقراطية الأميركية التقليدية بشأن تداول السلطة الحاكمة , لا بل بلغ مستوى عنفيا من

الحدّة مع الاقتحامات الشعبوية الدموية لمقر الكونغرس في مشهد غير مسبوق في التاريخ السياسي الأميركي الحديث .

2 – على مستوى التماسك المجتمعي الأميركي :

تجلى الانكشاف عبر مشهد من الانقسام **الشاقولي (العمودي)** بين كتلتين تكادا ان تكونا متوازنتين من حيث الحجم والانتشار الجغرافي على المساحة الادارية – السكانية للولايات الأميركية الخمسين التي تؤلف الاتحاد الأميركي .جاءت تمظهرات هذا الانقسام لتعكس بوضوح عمق التناقضات النائمة داخل المجتمع الأميركي . والتي طفت على السطح بأبرز تجلياتها **الدينية البروستانتية والكاثوليكية والاسلامية واليهودية ,** إضافة الى **العرقية بين أصول أنكلوسكسونية (العنصر الأبيض) ,** مقابل أصول وافدة من أفريقيا **(العنصر الأسود) ,** وأصول أميركية لاتينية ومكسيكية , وكذلك من اصول يهودية واسلامية وسواها .

3 – على مستوى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية :

تمثّل الانقسام بين خطاب انسحابي لمرشّح الجمهوريين " ترامب " من غير منظمة عالمية (الصحة , المناخ , النووي مع إيران ...) , مقابل خطاب مرشّح الديمقراطيين " بايدن " الذي دعا الى " **العودة الى أميركا** " **,** أي استعادة الوحدة المجتمعية المتصدّعة من جهة , " **وعودة الولايات المتحدة الى العالم بهدف استعادة موقعها القيادي كدولة قمّة للنظام العالمي** ".

إنّ استقراءً موضوعياً لمظاهر الانكشاف الأميركي يصل الى تسجيل جملة من الاستنتاجات الحاسمة أبرزها ثلاثة أساسية :

الأول , انقسامات ظرفية– عابرة ,لا تعكس بالعمق , توجّهات النخب الحاكمة بالفعل للادارة والاقتصاد والسياسة داخليا وخارجيا . تمسك هذه النخب عموديا وأفقيا بمفاصل السلطة الأميركية على مستوى الولايات الخمسين من جهة , وكذلك على مستوى هياكل الحكومة الفدرالية من جهة أخرى . هذا , ويستأثر أعضاء من هذه النخب بأكثرية الأسهم في الشركات العملاقة (شركات المال والبنوك و والنفط , والتصنيع العسكري , والإعلام , والتأمين , والتبغ , والأدوية والتكنولوجيات المختلفة) . أمسكت هذه النخب وما تزال , بمواقع صنع القرار الأميركي , وتحولت الى قوى ضغط **(لوبيات) ,** يعود اليها وحدها إدارة دفّة الحكم وهندسة الاستراتيجيات الأميركية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلاقات الدولية .

الثاني , دينامية الدستور الأميركي , لا سيّما لجهة آليات انتقال السلطة والدورية التعاقبية على الحكم بين الثنائية الجمهورية – الديمقراطية , هذه الدينامية تبقى خصوصية أميركية كرّست تغليب الاستراتيجي على الظرفي في معالجة قضايا الاجتماع الأميركي اجتماعيا , اقتصاديا , حقوقيا , قانونيا , سياسيا وإدارات حاكمة .

الثالث ,التنافس الايجابي في خدمة الرأسمالية , إذ لمّا كانت الولايات المتحدة دولة التركّز الرأسمالي الأعلى في العالم , والتي شهدت تحوّلات خطية من الراسمالية الى الامبريالية (أعلى مراحل الرأسمالية) فالى ما بعد الامبريالية في عصر العولمة الراهن , فإنّها تدين في بقائها الدولة – القمّة في العالم الى التنافس الايجابي بين الثنائي الحزبي الجمهوري – الديمقراطي على أساس طرح برنامجي تطويري يستجيب لمصلحة " **أميركا أولا** " , ويبقى فوق ما يطفو على السطح أحيانا من مشاهد عرضية عابرة سرعان ما يتجاوزها ثبات المشهد الاستراتيجي ومستقبل أميركا الدولة – القمّة.

أميركا على عتبة العشرية الثالثة للقرن ال 21 :

إنّ مستقبل أميركا , وهي على عتبة العشرية الثالثة للقرن الحالي (الحادي والعشرين) , يتوقّف على الاستجابة لجملة من المحدّدات – التحدّيات أبرزها ثلاثة أساسية :

الأول , اقتصادي , اقتصاد القمّة الأميركي الى اين ؟

الثاني , الموقع الأميركي من النظام العالمي , الأحادية القطبية الى اين ؟

الثالث , الحرب على الارهاب !!!

أولا , اقتصاد القمّة الأميركي

كان عالم الاقتصاد الأميركي " رالف نلسون إيليوت " , (1871 – 1948) , وهو عالم رياضيات في الاقتصاد , قد انكبّ بدءا من العام 1940 , على دراسة العوامل الحاملة للاقتصاد الأميركي من خلال رصده لحركة المؤشّر (DowJones) , وسعيه الى " **مودلة** " (Modeling) المسار التطوري لهذا الاقتصاد بهدف صياغة قانون او " **موديل** " وفقا لمعادلات رياضية تقوم على استخدام جملة من المتغيّرات الأساسية التي تدخل في حركة الاقتصاد العامة .

توصّل " إيليوت " الى استنتاج حاسم مفاده أنّ الرأ سمالية الأميركية تستمر في تطورها التصاعدي الخطي في إطار **خمس موجات إندفاع** وعلى مدى زمني قرابة خمسة عقود أو خمسين سنة أي بمعدّل عقد واحد أو عشر سنوات للموجة المدّية الواحدة في المتوسط . ثمّ تعود حركة الاقتصاد لتشهد بعد ذلك , **ثلاث موجات نزول** أوتراجعية وعلى مدى زمني يقارب الثلاثة عقود أو ثلاثين سنة . (1)

الرسم البياني الرقم (1)

نظرية إيليوت : الرأسمالية الأميركية من الصعود الى النزول

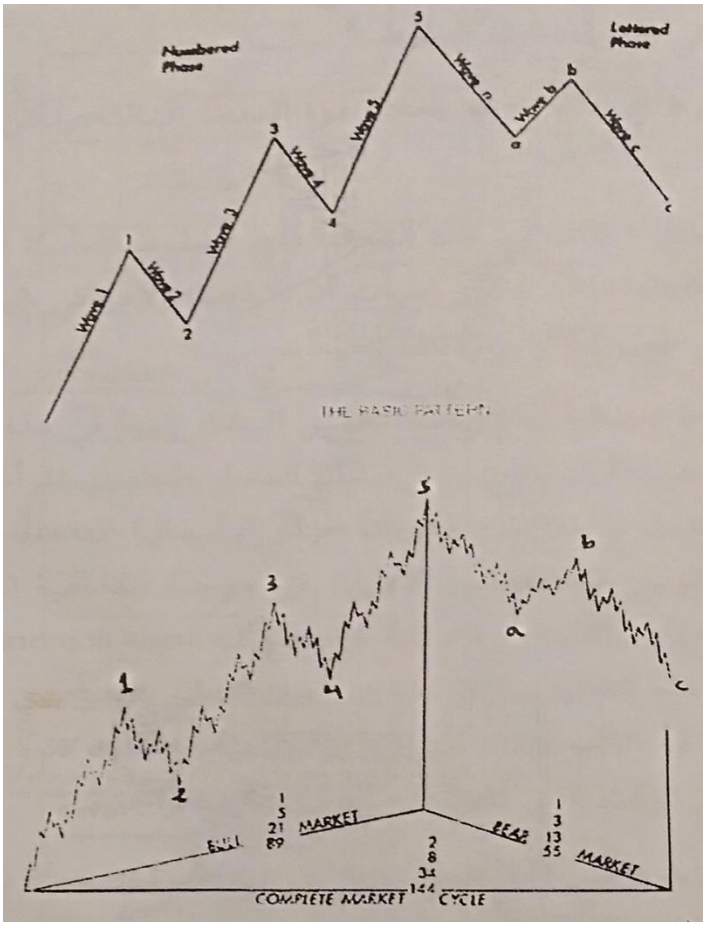

Thierry Bechu et Eric Bertrand : L'Analyse Technique : pratiques et Méthodes", Gestion, Paris, 3ème edition, 1998, p.248 .

1 – موجات الصعود الخمس

الموجات الخمس , وكما هو مبيّن في الرسم البياني (1) , هي على النحو التالي :

(2)

الموجة الأولى , تأخذ شكل الاندفاع العمودي في حركة الاقتصاد مع قليل من الانحناء الذي هو عبارة عن معوّقات اعتراض بسيطة .

الموجة الثانية, تعمل على تقويم الموجة الأولى بهدف تجاوز المعوّقات الاعتراضية , ولكنّها تبقى في مستوى الصعود .

الموجة الثالثة , هي قلب التطور , تأخذ مسارا عموديا مع قليل من الانحناء .

الموجة الرابعة , هي موازية للموجة الثانية (Parallel) من حيث الوظيفة والمستوى .

الموجة الخامسة , وهي موجة القمّة التي يبلغها الاقتصاد الأميركي , حيث يصل معها التطور الى أعلى نقطة في المدى العمودي (Parabola) .

2 – موجات التنازل الثلاث

مع نهاية الموجة المدّية العمودية الخامسة يبدأ التطور العكسي أو السقوط التنازلي , ويكون في ثلاثة سياقات متتالية : (3)

الموجة التراجعية الأولى , وهي تعادل في حجمها الموجة المدّية الأولى ولكن نزولا .

الموجة التراجعية الثانية , وهي عودة الى الاندفاع لتقويم اختلالات الموجة السابقة أي الأولى

الموجة التراجعية الثالثة , وهي تعادل قوّة الموجة المدّية الثالثة (موجة القلب) , ولكن بالاتجاه النزولي التراجعي .

واذا ما أخذنا بمقاربة إيليوت الرياضية المشار اليها , فإنّ الاقتصاد الأميركي يكون قد عرف تطورا خطيا على مدى السنوات الخمسين بين 1940 – 1990 , ليدخل , بعد ذلك , في مدار تنازلي يستمر لمدة ثلاثين سنة بين 1990 – 2020 .

3 – الصعود الاقتصادي

خلال , وبعد الحرب العالمية الثانية , سجّلت الولايات المتحدة الأميركية سبقا في ميدان التراكم الرأسمالي تجاوز سائر الدول الرأسمالية في غرب أوروبا وغيرها , وقد قفزت الى قمّة السلّم لتفوز بالموقع الامبريالي الأول , متقدّمة بذلك على الامبريالية القديمة الأنكلو – فرنسية كما يتضح من الرسم البياني الرقم (2) التالي :

الرسم البياني الرقم (2)

منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي طبقا لتصوّر " بول سويزي " .

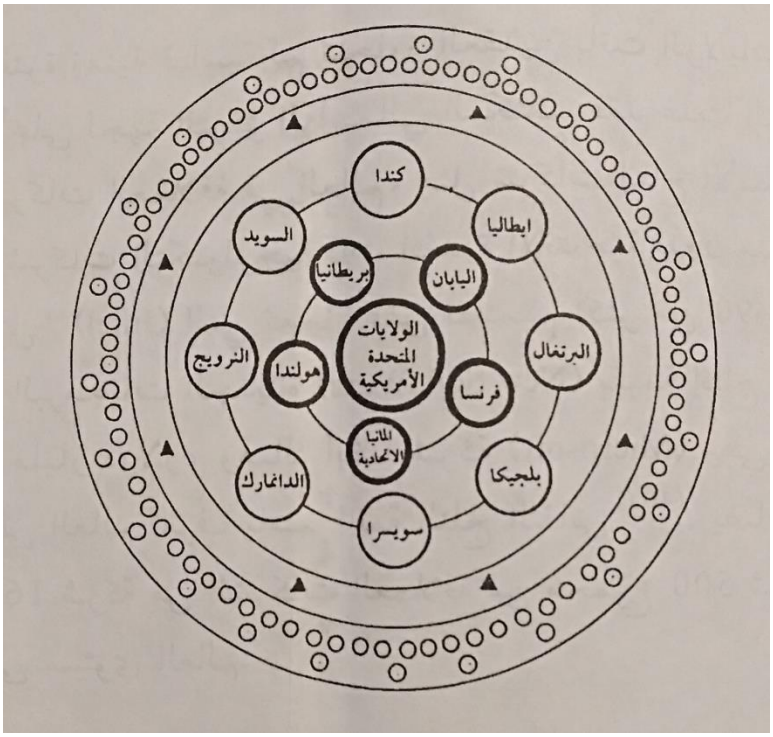

Paul Sweezy – On the Global Disorder, monthly Review, vol. 30, no. 11 (April 1979), p. 3.

ففي الوقت الذي جرت العمليات العسكرية في الحربين العالميتين الأولى والثانية على أراضي دولتي الأمبريالية القديمة فرنسا وبريطانيا , ظلّت الولايات المتحدة الأميركية بمنأى عن ساحات القتال المباشر على أراضيها على الرغم من مشاركتها في الحربين المذكورتين الى جانب الحلفاء في ساحات بعيدة عنها .

تحوّلت الولايات المتحدة الى الدائن الأكبر في العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين , وخاصّة الى الدول المشاركة في الحرب من كلا الجانبين المتصارعين , فقد جنت شركات

التصنيع العسكري الأميركي أرباحا طائلة من خلال تتجير السلاح الى الدول المتحاربة من جهة , ومن فوائد الديون العالية التي ترتبت على هذه الدول من جهة أخرى .

على صعيد الانتاج الصناعي تبوّأت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في العالم , حيث سجّل إنتاجها بعيد الحرب العالمية الثانية نحو 44.5 % من الناتج العالمي , في وقت سجّلت المانيا المرتبة الثانية (11.6 %) , وانكلترا الثالثة (9,3 %) , وفرنسا الرابعة (7 %) , والاتحاد السوفياتي الخامسة (4.6 %) , وايطاليا السادسة (3.2 %) , واليابان السابعة (2.4 %) . (4) .

كما أفادت أميركا من اغتنامها الشطر الغربي من المانيا بعد تقسيم هذه الأخيرة في اعقاب الحرب , وكذلك اغتنام اليابان بعد احتلالها المباشر وقصفها بالسلاح النووي , فقد اتخذت أميركا من هذين البلدين , الأول من أوروبا الغربية , والثاني من جنوب شرق آسيا , نقطتي ارتكاز أساسيتين للسيطرة على النظام الاقتصادي العالمي .

وفي مدّة زمنية قياسية لم تتجاوز العقدين باتت الولايات المتحدة المكان الأعلى من حيث التركّز الرأسمالي المكثّف , فقد عدّت المقرّالأكبر لتجمّع الشركات العملاقة في العالم , مثل شركات الأسلحة البالغة التطور , وشركات التكنولوجيا ذات القدرة الانتاجية من غير منافس , مثل شركة " أنتل " (Intel) التي تعمل على تصميم أكثر من 90 % من انتاج العالم من البرمجيات الجديدة (New Softwares) بقيمة انتاج سنوية تزيد على 400 مليار دولار , وهناك أيضا شركة " ميكروسوفت " (Microsoft) وهي أكبر شركة برمجيات في العالم تعرف باسم " قمّة الثلج التقاني " . (5) .

في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين , وفي وقت كان الاتحاد السوفياتي يقترب من سقوطه المدوي كنظام اشتراكي قطبي منافس , كان الاقتصاد الراسمالي الأميركي يشهد تحولات متسارعة نحو العولمة والدخول الى مرحلة ما بعد الامبريالية في ظل نيوليبرالية جديدة باتت عنوانا لتفلّت رأس المال المعولم الذي راح يشهد حركته العالمية من خلال قرابة 500 شركة متعدية الجنسية توزّعت : 472 شركة في دول الشمال , مقابل 28 شركة في دول الجنوب

(6). استأثرت الولايات المتحدة منفردة بأكثر من 162 شركة , مقابل الاتحاد الأوروبي 158 , اليابان 126 , سويسرا 14 , كندا 6 , استراليا 5 وروسيا الاتحادية شركة واحدة . أمّا شركات الجنوب فكانت : كوريا الجنوبية 13 , البرازيل 5 , الصين 3 , وكل من فنزويلا والمكسيك وتركيا وماليزيا والهند وتايوان وجزر أنتليس الهولندية بمعدل شركة واحدة لكل منها .(7) .

تقدّم شركات النفط والتصنيع العسكري نموذجين للشركات الأميركية العملاقة في عصر العولمة :

أ – الشركات النفطية

في توصيفه لشركات النفط أورد الاقتصادي الأميركي الشهير " كينيث جالبرايت " التالي(8) :

(1) مبيعات خمس شركات أمريكية هي : جنرال موتورز , وول مارث , إكسون موبايل , فورد وديملر كرايسلر , تتجاوز الناتج القومي ل 182 دولة في العالم .

(2) دخل شركة إكسون للنفط يفوق دخول منظمة " أوبك " أي مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط مجتمعة .

(3) الراس المال الذي تملكه شركة جنرال موتورز يفوق الحجم الاقتصادي لدولة الدانمارك .

(4) الرأس المال لشركة باكتيل للمقاولات أكبر مما يتم من أنشطة اقتصادية في اسبانيا .

ومن بين أكبر خمس شركات نفطية في العالم تستأثر الولايات المتحدة بثلاث منها وهي : شيفرون , إكسون وإمكو , اضافة الى شركات أمريكية اخرى ضخمة أيضا تعمل في المعدات النفطية , منها شركة هاليبرتون , وبذلك , فإنّ الرأس المال الشركاتي النفطي أصبح يتحكّم بهيكل الاقتصاد الأميركي , والى درجة كبيرة بالاقتصاد العالمي , لا سيّما اذا ما عرفنا أنّ انتاج العالم من النفط استمر بالارتفاع التدريجي خلال القرن العشرين ليسجل في نهايته نحو 76 مليون برميل يوميا (9) .

ب – شركات التصنيع العسكري

تمتدّ الصناعات العسكرية من حيث الانتاج والتشغيل والتكنولوجيا الصناعية والبحث والتطوير والتسويق الى معظم فروع القطاعات الاقتصادية الأمريكية . ويقوم المجمّع الصناعي العسكري على شراكة ثلاثية الأطراف (10) .

(1) أصحاب شركات الانتاج .

(2) كبار المسؤولين الحكوميين الذين لديهم سلطة نافذة في الادارة الحاكمة , ولهم مصالح في مجالات التصنيع والانفاق العسكري .

(3) نواب في الكونغرس يمثلون ولايات تعتمد في تغذية قطاعاتها الاقتصادية على الانفاق العسكري .

شكّل المجمّع الصناعي العسكري قوّة ضغط وازنة (لوبي) ليس فقط في المجال الاقتصادي وأصحاب الثروات الطائلة من بارونات المال , وإنّما أيضا في صناعة القرار السياسي وهندسة الاستراتيجيات في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية . أبرز مكامن القوّة في هذا المجمّع تكمن في:

(1) السيطرة الواسعة على تجارة السلاح العالمية التي تنفرد الولايات المتحدة في الهيمنة علي أسواقها .

(2) تأثير أصحاب الأسهم الكبار في شركات السلاح في صياغة معادلة الربط بين **مثلث القوّة الأميركي : الاقتصاد , العسكرة , السياسة .**

(3) الحضور الهام للعاملين العسكريين على مستوى قوّة العمل الأمريكية , حيث يوجد **1 من كل 16** يعتمد بصورة مباشرة على البنيان الصناعي الأمريكي .

(4) في عدد من الولايات مثل كاليفورنيا , تعدّ الوظائف المتعلقة بالدفاع المصدر الأكبر للدخل الشخصي .

(5) تقوم وزارة الدفاع (البنتاغون) بتوظيف أكثر من 25 % من المهندسين والعلماء في مراكز الأبحاث والتطوير.

عام 2005 كانت 9 شركات أمريكية من بين 15 شركة هي الكبرى المنتجة للسلاح في العالم وبحجم مبيعات إجمالي وصل الى 244 مليار و495 مليون دولار , وبربح صافي وصل الى 13 مليارا و268 مليون دولار . من هذه الشركات كانت :

- شركة بوينج التي احتلت المرتبة الاولى في العالم

- شركة نورثروب جرومان , المرتبة الثانية .
- شركة لوكهيد مارتن , المرتبة الثالثة .
- شركة ريثيون , المرتبة الخامسة .
- شركة جنرال ديناميكس , المرتبة السادسة
- شركة يونايتد تكنولوجيز كورب , المرتبة الحادية عشرة .
- شركة سيك , المرتبة الثانية عشرة .
- شركة كومبيوتر ساينسز– كورب المرتبةالخامسة عشرة عالميا (11) .

الى جانب شركات النفط والصناعة العسكرية ظهرت شركات عملاقة أميركية أخرى في مجالات الاعلام والبنوك والتأمين والتبغ والامبراطوريات العقارية .
.

على صعيد الاعلام انفردت 6 شركات أمريكية بتملّك 90 % من الاعلام القائم , وذلك من أصل 10 شركات تسيطر على الاعلام العالمي . وكان لعناصر يهودية في أميركا الحضور الأكثر وزنا في تملّك وإدارة هذه الشركات وتعيين مساراتها في الاتجاه الذي يضمن للوبي اليهودي دورا مؤثرا في مركز القرار الأميركي الداخلي والخارجي من جهة , ويحقق من جهة أخرى للصهيونية أهدافها في توفير متطلبات الدعم والحماية لاسرائيل وإبقائها متفوّقة على حساب الإضعاف العربي وصولا الى التطبيع والاعتراف بشرعية وجودها الاحتلالي واغتصابها لفلسطين التاريخية ولباقي الأراضي العربية المحتلة .

أمّا على صعيد شركات المال فهناك 5 مصارف تستأثر بأكثر من 75 % من إجمالي الأصول المصرفية في الولايات المتحدة , وتعود ملكية هذه المصارف الى 4 شركات مالية فقط . (12)

هذ ا التمركز المعولم للاقتصاد والمال والاعلام , هو الذي راح يرسم سيناريوهات السياسة الخارجية الأ مريكية في الاتجاه الذي يجنّد عناصرمن القوّة الاستراتيجية تستطيع معها رأسمالية ما بعد الامبريالية من إعادة إنتاج دورتها في المراكمة من جهة , وتوليد نظام عالمي أحادي

القطبية تحكمه الشركات العملاقة من ناحية اخرى . من هنا , راحت هذه الشركات , ومنذ مطالع تسعينيات القرن المنصرم (القرن العشرين) , أي مع ملامح التطور الاقتصادي الذي كان يتم على ارضية واقع أزمة في بنيته العامة , راحت تشنّ حروبا استباقية بغية الهروب من الأزمة أو الحدّ من آثارها واحتوائها .

بدأت الحرب الاستباقية مع حرب " عاصفة الصحراء " 1991 , حيث قادت الولايات المتحدة تحالفا دوليا – عربيا لإخراج القوات العراقية من الكويت , والتي كانت قد اجتاحتها في الثاني من آب (أغسطس) 1990 على أثر الأزمة التي عصفت بالعلاقات العراقية – الكويتية آنذاك .

جاءت نتائج هذه الحرب بمكاسب استراتيجية للولايات المتحدة كان من أبرزها تأمين حضور عسكري أميركي مباشر في الخليج العربي والشرق الأوسط دلّت عليه أكثر من ثلاثين قاعدة عسكرية امريكية , إضافة الى الثمن المالي الكبير الذي قبضته الولايات المتحدة وشركات التصنيع العسكري فيها , والى البعد الاستراتيجي للمعاهدات والاتفاقات الدفاعية والأمنية التي أبرمتها مع غير دولة من دول مجلس التعاون الخليجي (13) .

عام 1998 كانت حرب كوسوفو , وكذلك حرب تفكيك يوغسلافيا , والأزمة الأوكرانية – الروسية , كلها حروب هدفت من ورائها الولايات المتحدة , ومعها حلفاؤها من دول الاتحاد الأوروبي , الى محاصرة روسيا الاتحادية والوقوف على أبوابها الأوروبية في محاولة هادفة الى منعها من استعادة دور الاتحاد السوفياتي كمنافس قطبي سابق .

جاءت أحداث 11 أيلول (سبتمبر) المصنّعة أمريكيا لتوفّر غطاء للتذرّع الأميركي باحتلال أفغانستان في تشرين الثاني (نوفمبر) , الأمر الذي يسمح للولايات المتحدة بالامساك بنقطة ارتكاز استراتيجية في آسيا الوسطى تستطيع معها قطع الطريق على التمدد الصيني الى الخليج والشرق الأوسط وصولا الى المتوسط .

وفي نيسان (ابريل) 2003 قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق فأسقطت نظامه الوطني ودولته المركزية تمهيدا لاعتماده أنموذجا لسلسلة من الجغرافيات السياسية لغير دولة في جامعة الدول العربية تحضيرا لقيام نظام شرق أوسطي جديد يكون بديلا للنظام الاقليمي العربي ,

ويكون لإسرائيل فيه التفوّق الاقتصادي والعسكري ويساعدها على تحشيد وسائل القوّة الكفيلة بقيام " اسرائيل الكبرى " كما حدّدها زعماء الصهاينة الأوائل من الفرات الى النيل .

جاءت الحروب المذكورة لتستجيب لأصحاب الشركات العملاقة الذين شكّلوا في الواقع السياسي حكومة ظل دولية حيكت خيوطها من قبل المجموعة أو الطبقة الحاكمة من كبار رجال المال والاقتصاد والاعلام . شكّل هؤلاء حكومة سرية عالمية , لا بل هي السلطة الخفية التي تستطيع أن تأتي بحكومات وتطيح بأخرى سواء في الولايات المتحدة نفسها ام في غيرها من دول العالم . ففي الولايات المتحدة سواء اكان الرئيس جمهوريا (البوشان الأب والإبن وترامب , 16 سنة) , أم ديمقراطيا (كلينتون وأوباما , 16 سنة) , وصولا الى جو بايدن الحالي لولاية مفترضة لأربع سنوات تنتهي في العام 2024 , لا فرق بين جمهوري أو ديمقراطي , فالكل يعمل على تنفيذ جدول الأعمال الذي تضعه حكومة الشركات ومؤسسات الظل التابعة لها . ظهر هذا الواقع جليا مع الأزمة المالية العالمية لعام 2008 , والتي صادف ظهورها مع تولي باراك أوباما (الديمقراطي) سدّة الرئاسة لولايتين متتاليتين (2008 – 2016) , لتكونا ولايتين للحرب على الارهاب المصنّع أميركيا في محاولة باتت مكشوفة لاستكمال مشروع أميركا الشرق الأوسطي لتفكيك المنطقة العربية وقيام سلسلة من الدويلات الفدرالية أو الكونفدرالية على أسس طائفية وعرقية ومناطقية . هي الحرب على الارهاب التي تواصلت مع الرئيس الجمهوري دونالد ترامب (2016 – 2020) , وما تزال مستمرة مع الديمقراطي جو بايدن في ولايته الحالية التي بدأها مع حفل تنصيبه رئيسا في العشرين من كانون الثاني (يناير) الفائت .

ثانيا , أميركا أمام التحدّيات الصعبة

تواجه أميركا اليوم , وهي على عتبة العشرية الثالثة للقرن الحالي , حزمة من التحدّيات الضاغطة , أبرزها ثلاثة أساسية :

الأول , المديونية العالية والحرجة

الثاني . المنافسة الدولية لكسر الأحادية القطبية الأمريكية

الثالث , الحرب على الارهاب !!

1 – المديونية العالية والحرجة

اذا كانت الولايات المتحدة قد تدرّجت في صعودها الاقتصادي خلال السنوات الخمسين الممتدة بين 1940 – 1990 , وهو صعود جاء منسجما مع نظرية إيليوت لجهة الموجات المدّية في التطور التراكمي , إلاّ أنّ هذا الصعود مالبث أن دخل , خلال السنوات الثلاثين الأخيرة بين 1990 – 2020 , منحنى التنازل أي في موجات الجزر الثلاث التي تواصلت في هبوطها البياني لتبلغ المستوى الأدنى في نهاية العام 2020 .

الرسم البياني الرقم (3)

تطوّر حجم الناتج المحلي الاجمالي الأميركي بين 2001 – 2020 (سنوات مختارة , القيمة بملايين الدولارات)

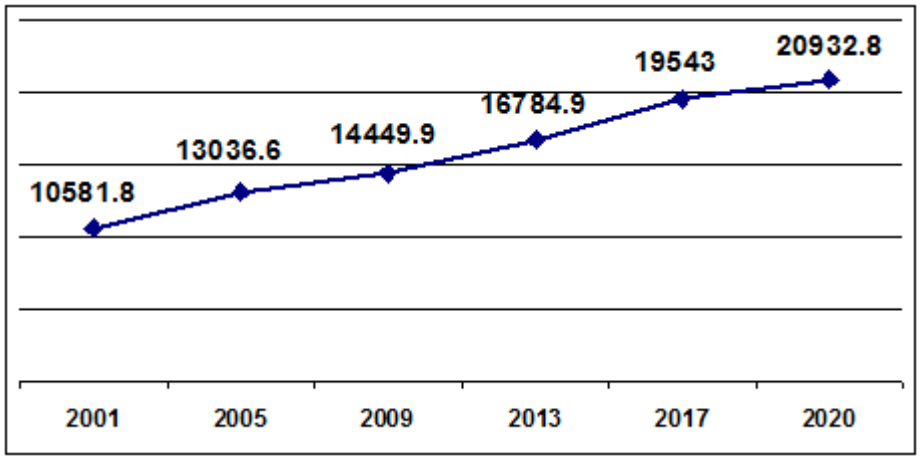

الرسم البياني الرقم (4)

معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الأميركي بين 2001 – 2020 (سنوات مختارة, بالمئة)

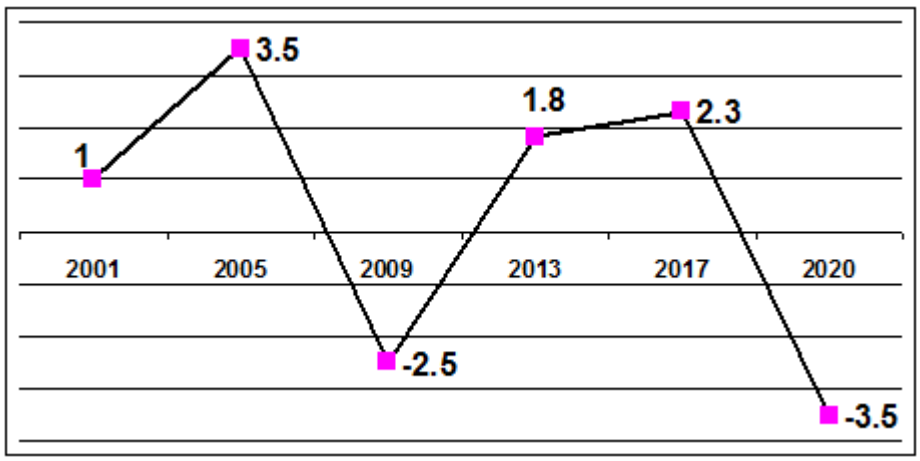

https : // countryeconomy> /GDP/usa

عام 2001 سجّل الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة 10,581,800 مليون دولار وبمعدّل نمو سنوي لم يزد عن 1 % فقط , الأمر الذي افضى الى تصاعد غير مسبوق في عجز الموازنة الحكومية وميزان الانفاق العام , وكذلك في الميزان التجاري الذي تجاوز أل 500 مليار دولار لنفس العام أي 2001 (14)ا ,وهنا يكمن قرارالحرب على أفغانستان بذريعة تفجيري برجي المراقبة والتجارة في 11 أيلول (سبتمبر) 2001 , ومن ثمّ احتلال العراق في نيسان (ابريل) 2003 . ففي عام 2000 كانت الانتخابات الأمريكية قد حملت المحافظين الجدد الى البيت الأبيض ليبدأ معهم " **نظام حكم أوليغارشي** " قوامه تحالف ثلاثي : **أيديولوجي – مالي – عسكري** . جمع هذا التحالف بين رأسمالية الذروة (الشركات العملاقة) , وأيديولوجية بروتستانتية اعتقادية مغالية , ونخبوية المجمّع الصناعي العسكري , مع نخبوية صهيونية توراتية من " جماعة منظمة الصداقة الاسرائيلية – الأمريكية " المعروفة باسم " إيباك " . في ظل هذه الادارة البوشية التي امتدت لعهدين متتاليين (2000 – 2008) , راحت الولايات المتحدة تنحو منحى سريعا نحو العسكرة في علاقاتها الدولية ,إذ وجدت في الحرب ما يسمح لها باستخراج " **جزية** (**tribut**)**تغذي المركز** "**(15)** .

عام 2008 عاد الناتج المحلي الاجمالي ليسجّل 14,712,800 مليون دولار مع معدّل نمو سنوي سلبي هذه المرة بلغ نحو (– 0,1 %) ليشهد في العام التالي 2009 حجما بلغ 14,448,900 مليون دولار مع هبوط آخر في معدل النمو الى (– 2.5 %) .

جاء التراجع المشار اليه تحت تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي ضربت أسواق الولايات المتحدة والعالم في آب (أغسطس) 2008 . لجأت الولايات المتحدة الى فتح ميادين حرب جديدة في الشرق الأوسط اندلعت في غير دولة عربية منذ مطالع العام 2011 , وما زالت مستمرة حتى اليوم , وماتزال معها الولايات المتحدة تتذرع بقيادة تحالف دولي يضم نحو 60 دولة لمحاربة الارهاب الذي لم يكن في الواقع سوى هندسة وتصنيع أجهزة اسخباراتية أمريكية .

انتهت الولاية الثانية للرئيس الديمقراطي باراك أوباما على أثر انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) 2016 , حيث حملت النتائج الرئيس الجمهوري دونالد ترامب الى سدّة البيت

الأبيض (2016 – 2020) . ففي العام 2016 سجّل الناتج المحلي الاجمالي 18,238,300 مليون دولار على واقع معدّل نمو 1.7 % , ليعود فيسجّل في العام 2020 حجما بلغ 20,932,800 مليون دولار ومعدّل نمو سنوي سلبي وصل الى (– 3.5 %) وهو الأدنى في تاريخ الاقتصاد الأميركي .

تركت اختلالات الناتج المحلي الاجمالي ومعها معدّلات النمو المتدنية والسلبية أحيانا تداعياتها على التزامات الحكومات الأمريكية المتعاقبة تجاه برامج الانفاق الاجتماعي , وسدّ عجز الموازنة , كل ذلك كان يدفع هذه الحكومات الى المديونية المستمرة , فبعد ان كان حجم الدين العام الأميركي 5,807,083 مليون دولار لعام 2001 , ارتفع الى ليسجّل 7,932,710 مليون دولار لعام 2005 , و 11,909,083 مليون دولار لعام 2009 , و 16,738,180 مليون دولار لعام 2013 , 20,244,900 مليون دولار لعام 2017 وصولا الى **26,945,390 مليون دولار لعام 2020** .

الرسم البياني الرقم (5)

تطوّر حجم الدين الأميركي بين 2001 – 2020 (سنوات مختارة)

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

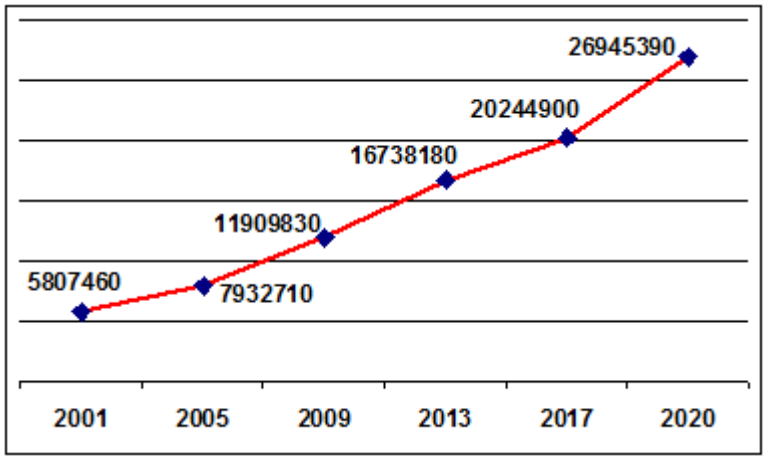

https://countryeconomy./GDP/DEBT/usa

يتضح من الرسم البياني أنّ حجم الدين ألأميركي على عتبة العشرية الثالثة للقرن**الحالي** (الحادي والعشرين) قد فاق حجم الناتج المحلي الاجمالي ب 6,012,590 مليون دولار أي بنسبة زيادة بأكثر من 28.7 %, وأنّ هذا الدين العام قد بات اكثر من 128.7 % من حجم الناتج المحلي الاجمالي , وهذا ما يعطي سمة الخصوصية للاقتصاد الأميركي على أنّه **اقتصاد دين ومديونية عالية ,** الأمر يدفع بصانعي القرار في البيت الأبيض الى التخطيط لوضع سياسات اقتصادية انقاذية , ويضعها أمام أحد خيارين اثنين : **إما انتهاج علاقات سلمية وديمقراطية مع باقي العالم , وإما إعلان الحرب الشاملة على هذا العالم من اجل هزيمته وتسخير ثرواته لخدمة رأسمالية الشركات العملاقة في حراكها التراكمي المستمر .**

2 – التحدي الثاني , أحادية امريكية ام تعددية قطبية ؟

اذاكانت الولايات المتحدة قد راحت تهيء البيئة الدولية لتكريس أحاديتها القطبية لقرن اميركي كامل(القرن الحادي والعشرين) , وسارعت الى الامساك بمفاصل القوّة الجيو– استراتيجية ومخزونات الثروات الاقتصادية من أجل توظيفها في توليد مشروع جيوسياسي يخدم اهدافها في السيطرة على العالم , فإنّ دولا عديدة أخرى , وفي طليعتها **مثلث القوّة الآسيوي الاستراتيجي (الصين , الهند , روسيا الاتحادية)** , راحت بدورها تنظر الى مرحلة ما بعد الحقبة السوفياتية على أنّها مخزونة بالتحديات الكبرى التي من شأنها أن تحدّد مستقبل النظام الدولي والعلاقات الدولية لعقود عديدة قادمة

لقد شهدت مرحلة ما بعد الحدث – الزلزال الذي أخرج الاتحاد السوفياتي من معادلة القرن العشرين الماضي , حراكا دوليا متسارعا باتجاه السعي لكسر الانفرادية القطبية الأمريكية , وإقامة نظام دولي جديد يرتكز الى قاعدة التوازن القطبي والديمقراطية في العلاقات الدولية .

عام 1997 , قامت كتلة اقتصادية دولية هي **مجموعة دول " البريكس "** التي ضمّت 7 دول هي : الصين , الهند , روسيا الاتحادية , البرازيل , جنوب أفريقيا , بالاضافة الى إيران وتركيا في الشرق الأوسط كعضوين مراقبين .

اعتمدت مجموعة البريكس في حراكها على مبادىء القانون الدولي , واحترام الغير, والسلمية في علاقات الدول , مع وجوب انتفاء نزعة الانفرادية والأيديولوجيا المهيمنة في النظام الدولي الذي هو قيد التشكّل بعد عصر الثنائية القطبية السابق . توخّت المجموعة توليد نظام " متعدّد الأقطاب على قاعدة الندّية وإلغاء القاعدة الصفرية التي تحكم علاقات القطب المهيمن مع سائر الدول , فالجميع " رابح " في التعامل وفقا للبريكس , وليس هناك من رابح وخاسر(16).

كانت مجموعة البريكس من أبرز التحدّيات التي واجهت وما تزال , الانفرادية الأمريكية في سعيها الى هندسة نظام دولي جديد يأتي مفصّلا على قياس شركاتها العابرة , وتوظيف ثروات العالم في سبيل تأمين مراكمات مستدامة .

جاء في دراسة استشرافية لمستقبل" البريكس " أنّ أربعا من هذه الدول , وهي : الصين , والهند , وروسيا الاتحادية والبرازيل , سوف تتحوّل , بحلول منتصف القرن الحالي اي في العام 2050 , الى قاطرة للاقتصاد العالمي بأسره , فالبرازيل سوف تتجاوز إيطاليا من حيث حجم الناتج المحلي الاجمالي القائم عام 2025 , وفرنسا في عام 2031 , وأنّ روسيا الاتحادية سوف تتجاوز هي الأخرى , بريطانيا في عام 2027 , والمانيا في عام 2028 . أمّا الهند فسوف تتجاوز اليابان في عام 2032 , في حين أنّ الصين مرشّحة لتجاوز الولايات المتحدة في العام 2041 لتصبح الدولة الاقتصادية الأعظم في عالم القرن . فالدول الأربع البريكسية المذكورة سوف تضمّ في منتصف القرن أكثر من 40 % من سكان العالم , وكذلك من الناتج الاجمالي القائم لكل العالم .(17) .

تعكس مجموعة البريكس مؤشّرا انتقاليامتسارعا لمراكز الثقل في الاقتصاد العالمي من الغرب الرأسمالي الأميركي – الأوروبي الى الشرق الآسيوي , الأمر الذي لم يعد يجعل من انتقال القوى الرئيسة رهينا بالانتصار العسكري أو التحالف الجيوسياسي فقط , وإنّما أيضا بمعدّلات النمو الاقتصادي , ذلك أنّ تلازم القوتين الاقتصادية والعسكرية يبقى مفتاح الانتقال والمركزة للقوى في عالمنا المعاصر .

3 – أميركا والارهاب

وجدت الولايات المتحدة في حركات الاسلام السياسي , لا سيّما منها الحركات التي اعتمدت الإلغائية لا بل التكفيرية لغيرها من التشكيلات الاسلامية التي لها خصوصيتها الاعتقادية وخطابها الثقافي – السياسي المتميّز , وجدت فرصتها المنتظرة للتدخل في غير بلد اسلامي تحت يافطة محاربة الارهاب بوصفه تهديدا للاستقرار العالمي , ويتمتع بقدرة اختراقية في عصر العولمة مستفيدا من شبكات التواصل الالكترونية البالغة التطور , بحيث يتمكن معها من عبور الحدود السيادية للدول متفلتا من كل القيود التي تحول دون تمدده وانتشاره .

الجدير بالتوقف أنّ ظاهرة الصعود للحركات الاسلامية جاءت متلازمة مع لحظة مفصلية في الواقع الدولي , تمثّلت بأفول الشيوعية السوفياتية والمنظومة الأوروبية التي كانت تدور في فلكها , بالمقابل كان اعلان الرأسمالية عن انتصارنموذجها في التاريخ . فقد كشفت طروحات " فوكوياما " في كتابه " نهاية التاريخ " عن مشروع هجومي أميركي على الشرق الاسلامي , وهو ما لبث أن عبّر عنه بوش الإبن (2000 – 2008) بمصطلح الشرق الأوسط الجديد الذي يرتكز ليس فقط الى تحقيق هيمنة أمريكية اقتصادية وعسكرية وسياسية على المنطقة العربية – الاسلامية , وإنّما أيضا وبصورة اكثر استهدافا , الى ثقافة استهلاكية جديدة تأخذ بالنمط الليبرالي الغربي وفقا للنمذجة الأمريكية خصوصا , كل ذلك بهدف انتاج ثقافة بديلة للثقافة العربية – الاسلامية تتحوّل معها المنطقة برمتها الى ثقافات ضائعة فاقدة لهويتها مستسلمة لثقافة الأقوى العالمي اقتصاديا وتكنولوجيا وعسكريا وسياسيا .

مع المحافظين الجدد الذين أمسكوا بزمام الحكم الأميركي في ولايتي بوش الإبن , سادت نزعة من الاعتقادية الدينية غلفت استراتيجيات السيطرة الأمريكية بطابع التبريرية لسلوكيات الحرب والاخضاع بالقوّة . كانت والدة الرئيس بوش " بربارة " تقول له " إنّ الله يحدثك ", الأمر الذي كان يترك أثرا عميقا في نفسه وفي مسلكه السياسي , فهو الذي صرّح في حزيران (يونيو) 2003 أي بعد أقّل من مضي شهرين على احتلال العراق , " أنّ الله أمره بقتال طالبان , والله أمره بمحاربة صدام حسين ففعل " (18)

من هنا , دخلت الولايات المتحدة مع البوشية الثانية أي مع وصول بوش الإبن الى البيت الأبيض , منعطفا غير مسبوق في المسار السياسي الأميركي لجهة اعتماد استراتيجية مختلفة

في العلاقات الدولية كانت تستجيب لنزعات اعتقادية تلازم فيها الديني مع السياسي مع الاستراتيجي من أجل تأمين حاجات الرأسمالية الأمريكية الى المراكمات الدائمة .

مع ولايتي الرئيس أوباما (2008 – 2016) , وفي مسعى من إدارته لاحتواء تداعيات الأزمة المالية التي عصفت بأسواق العالم في صيف 2008 , وفي مؤاثرته خيار انسحاب الجيش الأميركي من العراق , والذي حدده في نهاية العام 2011 , وذلك بعد أن بات الوجود العسكري الكثيف في هذا البلد مثقلا بالخسائر الفادحة تحت ضربات المقاومة الوطنية العراقية , عند ذلك لجأت الدوائر الاستخبارية الأمريكية الى تصنيع حركات اسلامية تكفيرية مغالية في التطرف تحت أسماء متعددة من أبرزها " داعش " و " جبهة النصرة " و " فتح الاسلام " , مضافة الى تنظيم " القاعدة " وتشعباته المختلفة .

وجدت الحكومات الأ مريكية المتعاقبة في عهدي أوباما وترامب وصولا الى حكومة بايدن الحالية , أنّ تصنيع الحركات المشار اليها , وتضخيم الدعاية لها على أنّها حركات ارهابية تكفيرية متطرفة , جاءت لتستجيب لمصالح أميركية استراتيجية ليس في الشرق العربي – الاسلامي وحسب , وأنّما أيضا على مستوى مشروعها الجيوسياسي في قيام نظام عالمي للقرن الحادي والعشرين تبقى الولايات المتحدة متفردة في قيادته .

أبرز التوظيفات الأ مريكية لحركات الاسلام السياسي هي التالية :

1 – تعميق الانقسام المجتمعي في غير دولة من دول الشرق الأوسط , والتي هي دول عربية – اسلامية , وهذا أمر ينسجم مع الاستراتيجية الأمريكية البعيدة المدى في أبقاء الحرب المفتوحة بين المذاهب الدينية لدول المنطقة على غرار الحروب الدينية التي أفضت الى تفكيك أوروبا خلال القرن التاسع عشر .

2 – تبقى اسرائيل الدولة الأقوى والمتماسكة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا , الأمر الذي يؤهلها للقيام بدور محوري مركزي في نظام الشرق الأوسط الجديد , لا سيّما وأنّ مسارات التطبيع بين أكثرية الحكومات العربية واسرائيل جاءت لتؤكد على ثبات ونجاح المخطط الصهيو– أميركي في قيام " اسرائيل الكبرى " من الأزرق الى الأزرق أي من الفرات الى النيل , في حين تنتهي القضية الفلسطينية الى المجهول .

3 – تحت ذريعة الارهاب والحركات التكفيرية تستطيع أميركا المحافظة على وجودها العسكري والسياسي والدبلوماسي والشركاتي في المنطقة العربية – الاسلامية , وتبقى قادرة على استنزاف مواردها وثرواتها بحجة محاربة الارهاب من غير أن يكون نهاية لمثل هذه الحرب .

4 – إنّ الحضور الأميركي الوازن في الشرق الأوسط تحت ذرائع محاربة الارهاب يساعدها على هندسة نظام اقليمي شرق أوسطي جديد يحاكي استراتيجيتها البعيدة المدى لجهة قيام نظام عالمي أحادي القطبية , لأنّ من يمسك بالشرق الأوسط الذي هو قلب العالم يستطيع ان يمسك بكل العالم .

خلاصة واستنتاجات

أنّ التمركز الهائل للاقتصاد والمال والاعلام والعقارات هو الذي سيبقى متحكّما برسم سيناريوهات السياسة الأمريكية في الاتجاه الذي يستجيب لتحشيد عناصر القوّة الاستراتيجية بغية توظيفها في توليد نظام عالمي أحادي القطبية بقيادة الشركات العملاقة الحاكمة , من هنا , كانت الحروب الاستباقية التي شنّتها حكومات الشركات الأمريكية بدءا من " عاصفة الصحراء " عام 1991 , مرورا باحتلال أفغانستان 2001 , والعراق 2003 و وصولا الى التذرع بمحاربة الارهاب الئي لم يكن في حقيقته سوى يافطة أمريكية لتحقيق حضور اميركي وازن في الشرق الأوسط يتيح لأصحاب الأسهم الكبار في الشركات الحاكمة في البيت الأبيض ألأميركي بغضّ النظر عن الهوية الحزبية للرئيس جمهوريا كان أم ديمقراطيا , تحقيق سبق دولي يمكّنها من حكم عالم القرن الحادي والعشرين من غير منافس .

أنّ الحدث – الهزّة الذي حصل في تمرّد دونالد ترامب على التقاليد الدستورية الضابطة لآليات السلطة الأمريكية , هو حدث لا يتعدى اللحظة الظرفية العابرة أذ سيبقى محدودا في نتائجه وتداعياته على مستقبل النظام السياسي – الاقتصادي الأميركي , **فالشركة – الدولة التي باتت الحكومة الخفية للبيت البيض , هي التي تحدّد خيارات السياسة الداخلية والخارجية والاستراتيجية , فالشركة – الدولة سواء في ظل رئاسة جمهورية أم ديمقراطية , لا فرق , فالكل يعمل على تنفيذ جدول الأعمال نفسه الذي يحاكي مصالح أصحاب الشركات**

الكبرى وبارونات المال ولوبيات الضغط الحاضرة بقوّة في الاجتماع السياسي – الاقتصادي والأيديولوجي الأميركي .

أنّ هذه الشركات كانت وستبقى في المستقبل على كامل الاستعداد لاتخاذ قرارات مصيرية وحاسمة , منها قرارات الحرب العسكرية والنووية والجرثومية على كل العالم من أجل الاحتفاظ بمواقعها المالية والاقتصادية والسياسية , وتسييد فلسفتها الأحادية في إدارة العالم وتسخيره
لمصالحها الدائمة .

الهوامش :

(1) Thierry Bechu et Eric Bertrand : L'Analyse technique: pratiques et Méthodes Gestion, Paris, 3ème edition, 1998, p. 275 – 282 .

(2) Frost and Prechter ; " Ellioth Wave Principle; Key to Stock Market Profits ,New York , sixth Edition (Expanded) December 1990 , p. 19 – 21 and 244 – 246 .

(3) – Ibidem, p. 21.

4– إيمانويل تود " ما بعد الامبراطورية : دراسة في تفكّك النظام الأمريكي " , ترجمة محمد زكريا اسماعيل و دار الساقي و بيروت و طبعة أولى , 2003 , ص , 85 .

5 – أنطوان زحلان ,العرب والتحدي التقاني,المستقبل االعربي , العدد 86 , آب (أغسطس) , 1994 و ص , 133

.

6– دول الشمال المتقدّمة وبينها " المجموعة الصناعية السبع " وهي : الولايات المتحدة, فرنسا , بريطانيا , المانيا , اليابان , ايطاليا وكندا . استأثرت هذه المجموعة بأكثر من ثلثي الناتج العالمي (67.4 %) حتى العام 1995 , أما دول الجنوب فهي الدول النامية والفقيرة , لم يسجّل انتاجها اكثر من (13.4 %) , في حين أنّ الصين ومجموعة دول المنظومة الاشتراكية بما فيها تلك الخارجة من الحقبة السوفياتية سجّل انتاجها (19. 2 %) لنفس العام 1995 . أنظر اسماعيل صبري عبد الله , العرب والعولمة : العولمة والاقتصاد والتنمية , العرب والكوكبية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , طبعة ثانية , 1998 , ص , 364

.

7–منير الحمش , " النظام الاقليمي العربي والتحدّيات الاقتصادية " , المستقبل العربي , العدد 252 , شباط (فبراير) 2000 , ص , 45 .

8-محمد حسنين هيكل , الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق , دار الشروق , القاهرة , الطبعة الثالثة , 2003 , ص , 273 – 274 .
9- راندا موسى ,النفط والسلاح : تحدّيات وآفاق الاقتصاد الأمريكي , السياسة الدولية , كانون الثاني (يناير) , 2013 ,العدد 191 , ص , 128 – 129 .
10 – المرجع نفسه , ص , 129 .
11 – معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي , التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي , الكتاب السنوي 2007 , ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ؛ بيروت , 2007 .
12 – زياد الحافظ ؛ " قراءة سريعة في الايديولوجيات السائدة في العالم والوطن العربي " , المستقبل العربي , العدد 479 , كانون الثاني (يناير) 2019 , ص , 99 .
13 – للمزيد من التفاصيل بشأن عسكرة العلاقات الأمريكية – الخليجية في أعقاب ازمة الكويت – العراق 1990 , أنظر : محمد مراد , السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغيّر الظرفي , دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر , بيروت , طبعة أولى , 2009 , ص , 170 – 176 .:
14 – محمد مراد , السياسة الأمريكية ... مرجع سابق , الرسم البياني الرقم (5) , ص , 115 .
15 – إيمانويل تود , ما بعد الامبراطورية ... , مرجع سابق , ص , 101 .
16 زياد الحافظ , قراءة سريعة في الأيديولوجيات السائدة في العالم والوطن العربي , المستقبل العربي, العدد 479 و كانون الثاني (يناير) , 2019 , ص , 93 .
17- وسيم خليل قلعجية , روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين و قدّم له معالي الوزير سيرغي لافروف وزير خارجية روسيا الاتحادية , الدار العربية للعلوم – ناشرون , بيروت , طبعة أولى , 2016 , 243 – 244 .
18 – جهاد الخازن , المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون , دهر الساقي , بيروت , طبعة أولى , 2005 و ص , 22 – 23 .